جائحة «كورونا» وهبوط النفط فرضا تحديات مالية على البلاد.. وتمرير «الدين العام» بأسرع وقت ضرورة مُلحّة لتعويض انخفاض الإيرادات

«الخليج»: 57 مليار دينار الاحتياجات التمويلية للكويت في 6 سنوات مقبلة

بنك الخليج
GULF BANK

- التنويع الاقتصادي بالكويت يتطلب نمو الإنفاق الرأسمالي للتغلب على انكماش الإيرادات النفطية
- 62 مليار دينار مشروعات تم التخطيط لها ولم يتم إرساؤها بالكويت.. لضعف الإنفاق الرأسمالي
- الكويت أرست مشروعات بمليار دينار فقط في 2019.. لتواصل الانخفاض للعام الرابع على التوالي
- نقص الإنفاق الاستثماري بالكويت سيجعل بيئة العمل أصعب على الشركات بسوق الإنشاءات

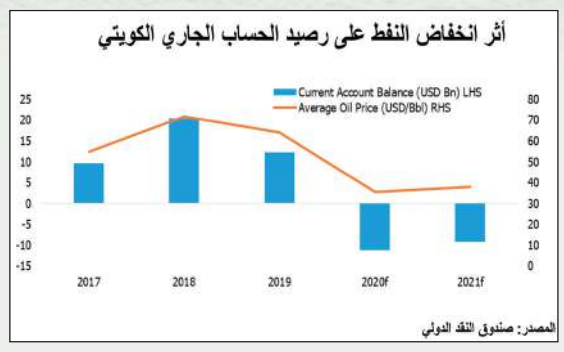

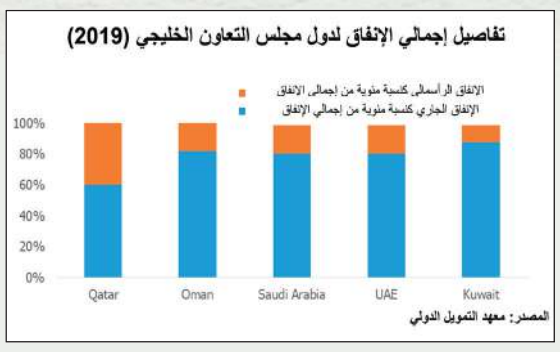

قال تقرير صادر عن بنك الخليج، إن تفشي فيروس «كورونا» المستجد، والانخفاض الحاد في أسعار النفط، أديا إلى إحداث أثر مزدوج على الاقتصاد الكويتي، مما كان من شأنه وقف جميع أشكال النشاط. وأشار التقرير إلى أن التحول غير المتوقع للأحداث في 2020، والمتمثل في تفشي فيروس كوفيد-19 وحرب أسعار النفط، ما يعني أن الاقتصاد العالمي يواجه ركودا اقتصاديا مفاجئا، وبما أن هذه الضربة المزدوجة قد ألقت بظلالها على الكويت، فإن الانتعاش الاقتصادي سيتطلب إجراءين رئيسيين، أحدهما وجود محفزات اقتصادية هائلة على المدى القصير وثانيهما التنويع الاقتصادي على المدى الطويل.

الاحتياجات التمويلية

وأوضح تقرير «الخليج» ان المصدات المالية الكبيرة في الكويت وانخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي والخدمات المصرفية التي تتميز برأس المال الجيد، تعتبر عوامل تدعم مرونتها المالية وتعكس قدرتها على التدخل عند اللزوم، حيث يبلغ إجمالي أصول الهيئة العامة للاستثمار الكويتية واحتياطيات البنك المركزي حوالي 435٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكويت. ولكنه بالمقابل، سينعكس النقص في الإيرادات النفطية على عجز كبير في الموازنة، حيث تشير توقعت وكالة ستاندرد آند بورز أن يتجاوز العجز الحكومي العام نسبة 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. ومع ذلك، وفي سيناريو يشبه وقت الحرب كما هو الحال الآن، فسوف يكون مطلوبا السحب من صندوق الاحتياطي العام، والذي يقدر بنحو 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبحسب صندوق النقد الدولي، وبعد التحويلات الإجبارية إلى صندوق الأجيال القادمة وباستثناء الإيرادات الاستثمارية، ستبلغ الاحتياجات التمويلية التراكمية 57 مليار دينار (189 مليار دولار) على مدى السنوات الست القادمة.

وبهذا المعدل، يمكن استنفاد أصول صندوق الاحتياطي العام قريبا. لذلك، يجب أن يتم تمرير قانون الدين المعدل في الكويت بشكل سريع، بحيث يمكن سد متطلبات الموازنة المستقبلية من خلال عمليات الاقتراض الخارجي.

التنويع الاقتصادي

ويسلط الوضع الاقتصادي الحالي الضوء على مشكلة معروفة منذ زمن طويل في الكويت، وهي اعتمادها المفرط على الإيرادات النفطية، وقد بدأت المشكلة تتفاقم بعد انهيار أسعار النفط في 2014-2015، مما أدى إلى أضرار كبيرة في الإيرادات. وبالمثل، في السيناريو الحالي عندما يتم تداول النفط بانخفاض غير مسبوق في الأسعار وتقلبات حادة، فمن المتوقع أن يكون التأثير على أرصدة الكويت مرتفعا للغاية.

وبالمثل، يجب تسريع وتيرة الإصلاحات لتطوير القطاع غير النفطي، حيث إن الإنفاق الرأسمالي على مشروعات البنية التحتية، وتحسين بيئة الأعمال، وتحسين الإطار الرقابي والسياسات المواتية لتطوير القطاع الخاص، ستساعد جميعا على نمو القطاع غير النفطي. ومع استمرار عدم الوضوح في أسعار النفط، يجب تتبع الجهود بسرعة لتنويع مصادر الإيرادات بعيدا عن النفط تحقيقا لمستقبل مستدام.

تراجع إرساء المشروعات

وتطرق التقرير الى عملية ارساء المشروعات في الكويت، حيث أوضح أن الكويت منحت 1,15 مليار دينار فقط من عقود المشروعات الكبرى في 2019، بانخفاض بنسبة 31٪، عن مستويات 2018. وستكون هذه هي السنة الرابعة على التوالي التي ينخفض فيها إنفاق الكويت على المشروعات، وستكون نسبة عمليات الإرساء 13٪ فقط من مستوى الإرساءات التي شوهدت في 2015. لقد جعل نقص الإنفاق الاستثماري في الكويت من الصعب للغاية على الشركات العمل في سوق المشروعات، وترجع المشكلة جزئيا إلى انخفاض الإيرادات الحكومية.

وقد أدت متطلبات الإنفاق الجارية المرتفعة وتراجع عائدات النفط إلى انخفاض عمليات إرساء المشروعات تدريجيا. وجاء الربع الأول من 2020 واعدا، ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي تفشي كوفيد-19 إلى مزيد من تأجيل عمليات إرساء المشروعات. ومن المتوقع أن يؤدي تقلص الإيرادات الحكومية إلى تفاقم المشاكل في الحصول على تمويل للمشروعات. ويجب استكشاف حلول التمويل بعمق لسد فجوة التمويل وضمان الاستمرارية في تفعيل المشروعات.

وتبلغ القيمة الإجمالية للمشروعات التي تم التخطيط لها ولم يتم إرساؤها 62 مليار دينار، حيث يشمل ذلك المشروعات التي تأخرت جزئيا في 2019. ومع ذلك، وبالنظر إلى سيناريو الاقتصاد الكلي الحالي، فمن المرجح أن يكون هناك مزيد من التأخير في تلك المشروعات. وتمثل قطاعات الإنشاءات والنقل والطاقة غالبية المشروعات التي لم يتم إرساؤها بنسبة 38٪ و32٪ و14٪ على التوالي.

هبوط ائتمان «الإنشاءات»

وتطرق التقرير الى قضية أخرى متعلقة بسوق المشاريع، وهي هبوط الائتمان الممنوح لقطاع الانشاءات، حيث قال ان البنوك التجارية في الكويت تعتبر أكبر مزود للأموال للمشروعات الكبرى ذات رأس المال الكثيف، وغالبا ما تستحوذ على ما نسبته 50٪ من التمويل الكلي للمشروعات، ولغاية 100٪ أثناء مراحل ما قبل الإنجاز. وقد شهد نمو الائتمان الموجه لقطاع الإنشاءات انخفاضا كبيرا في 2016، إلا أنه شهد علامات تدل على التعافي في 2018. غير أن معدل نمو الائتمان الموجه لقطاع الإنشاءات كان قد اتخذ اتجاها نزوليا طوال 2019، كما أن نقص التمويل على المدى الطويل منذ أزمة 2008 قد ألقى بظلاله الكثيفة على نمو الشركات المدعوم بالاستثمار في العالم، مما أدى إلى تقويض قدرة المشروعات ذات الجدارة الائتمانية على الاقتراض بنجاح. وقام بنك الكويت المركزي بتخصيص مبلغ 5 مليارات دينار، لمزيد من الإقراض من البنوك المحلية، وذلك في إطار حزمة حوافزه الاقتصادية استجابة لفيروس كورونا المستجد. وشملت الحزمة تسهيل الإقراض بشروط ميسرة والتي كانت قد تم إعدادها مسبقا للإقراض. وتم تخفيض الوزن النسبي للمخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75٪ إلى 25٪. كما أدت الحزمة إلى زيادة الحد الأقصى للتمويل لعمليات التطوير السكني والعقاري إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير.

تعزيز الشراكة بين القطاعين

مع تفشي وباء كورونا المستجد وما يمثله من ضغوط على الاقتصاد على المدى القريب، فقد أصبح لزاما على الحكومة اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية مشروعات الشراكة القائمة بين القطاعين العام والخاص وبناء الثقة بين المشاركين المرتقبين من خلال إبراز رغبة الحكومة في تقديم الدعم أثناء الظروف الاقتصادية الصعبة. ومن المتوقع أن تواجه مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحديات فيما يتعلق بتحقيق الإيرادات بالإضافة إلى صعوبة إدارة العمليات اليومية بسبب ضعف الاقتصاد، أما رغبة الحكومة في تقديم السيولة إلى القطاع المالي فسوف تنعكس بشكل جيد على المشاركين في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث سيتمكنون من تلقي الدعم على المدى القصير والمدى الطويل.

الإنفاق الرأسمالي.. مفتاح التنوع الاقتصادي بالكويت

قال تقرير بنك الخليج، ان الكويت تبنت ببطء إجراءات التقشف، مثل تخفيض الدعم على الوقود والكهرباء وترشيد إنفاقها. ومع ذلك، لايزال إنفاقها الإجمالي يمثل إلى حد كبير الإنفاق الحالي في شكل أجور وتحويلات وإعانات. ولم يتم زيادة الإنفاق الرأسمالي بالوتيرة اللازمة، مع تباطؤ إرساء المشروعات الجديدة. وحتى بين دول الخليج، تمتلك الكويت واحدة من أدنى نسب النفقات الرأسمالية إلى إجمالي الإنفاق بنسبة 12,3٪ في 2019.

إن الحاجة إلى المزيد من الإنفاق الرأسمالي تعد أمرا ملحا، حيث إن التنويع هو الطريقة الوحيدة للحفاظ على الحماية النسبية من الصدمات المستقبلية في سوق النفط، وعلى الرغم من بيئة أسعار النفط المنخفضة، يجب عدم المساومة على الإنفاق على مشروعات البنية التحتية.

ويتعين على الحكومة تشجيع مشاركة أكبر للقطاع الخاص في تنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إن الإنفاق الرأسمالي هو ضرورة على كل من المدى القصير والطويل لأنه مفتاح للكويت لتحقيق أهدافها في تحفيز الاقتصاد وتنويع إيراداتها بعيدا عن النفط.

1,6 تريليون دولار استثمارات «الخليج» بالبنية التحتية حتى 2032

قال تقرير «الخليج» إن متطلبات الاستثمار التراكمية لتطوير البنية التحتية في دول الخليج، خلال الفترة من 2019 إلى 2023، تبلغ حوالي 1,6 تريليون دولار، بما في ذلك المشروعات الكبرى مثل نيوم، مدينة الحرير، القدية، أمالا، مدينة جنوب صباح الأحمد السكنية وغيرها.

وهذا أعلى بنسبة 65٪ من إجمالي الاستثمار في السنوات الخمس الماضية من 2014-2018. وبالتالي، فالقضية ليست ما إذا كانت ستستثمر في بنية تحتية أكثر وأفضل جودة، بل كيفية إيجاد التمويل للقيام بذلك. وليست لدى الحكومات في المنطقة أموال كافية لتلبية الطلب المتزايد على البنية التحتية، وهذا يلقي الضوء على قدرتها على جذب الاستثمارات الخاصة لسد فجوة التمويل. وفي الكويت، واعتبارا من نهاية عام 2018، تم تنفيذ مشروعات بقيمة 60 مليار دولار تتعلق برؤية الكويت 2035 مع استثمار 100 مليار دولار إضافية في المستقبل. ويوجد حاليا 2,296 مشروعا نشطا بقيمة إجمالية تبلغ 138,5 مليار دينار في الكويت.

التوصيات

تعتبر المرحلة الراهنة التي يواجه فيها الاقتصاد تباطؤا مرحلة حرجة، بحيث أصبح التدخل الحكومي مطلوبا للغاية، حيث يتطلب الوضع اتخاذ إجراءات داعمة على كل من الأمد القصير والطويل، وذلك كما يلي:

- تقديم حوافز للقطاعات غير النفطية لتخفيف المخاطر الناجمة عن أزمة «كورونا»، ناهيك عن المساهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- توفير الدعم النقدي في شكل تسهيلات سيولة إضافية، والإسراع بسداد دفعات المشروعات، لحماية المشروعات القائمة.
- دعم تمويل مشروعات البنية التحتية سيتطلب توسيع نطاق مجموعة المستثمرين المحتملين وزيادة حجم مزيج الأدوات المالية.
- التمويل البديل، في شكل صناديق استثمار وسندات للبنية التحتية، يمكن أن يساهم تشكيل موارد واسعة في أسواق المال العالمية.
- رفع الوعي بالمناخ وقوة السياسات واللوائح البيئية والطلب على المشروعات الخضراء سيعزز تطوير سوق التمويل الأخضر.
- التحسينات بالتعامل مع حالات تأخير سداد المدفوعات، وبروز برنامج طموح لمشروعات الشراكة خطوات صحيحة لإنعاش سوق المشروعات.

المشروعات الكبرى في الكويت

مالك المشروع	اسم المشروع	القطاع	قيمة المشروع (مليون دينار كويتي)	تاريخ الإرساء	الوضع الراهن	سنة الإنجاز
هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	مشروع مترو مدينة الكويت لنقل السريع	النقل	5,580	يوليو 21	مرحلة التصميم	2030
	مشروع الزور الشمالي المستقل للمياه والكهرباء	الطاقة	4,650	نوفمبر 13	قيد التنفيذ	2026
	سكة حديد الكويت الوطنية	النقل	3,100	يوليو 21	قيد الدراسة	2030
	محطة شرق الدوحة للطاقة وتحلية المياه	الطاقة	620	أغسطس 22	قيد الدراسة	2024
	محطة الخيران للطاقة وتحلية المياه	الطاقة	530	يونيو 20	تقييم أداء عاقد الرئيسي	2025
	محطات معالجة مياه الصرف الصحي في أم الهيمان	الماء	527	يناير 20	قيد الدراسة	2026
	مشروع النفايات الصلبة لبلدية كبد	الطاقة	273	غير متاح	قيد التنفيذ	2020
	بلدية الكويت - جنوب مدينة الجهراء للعمال	إنشاءات	153	يونيو 20	تقييم أداء العقد الرئيسي	2030
	مركز الخدمات والترفيه بالعقيلة	إنشاءات	37	Dec-20	طرح مناقصة العقد الرئيسي	2023
وزارة الأشغال العامة الكويتية (MPW)	تطوير ميناء مبارك الكبير البحري	النقل	3,255	نوفمبر 21	قيد التنفيذ	2030
	تطوير جزيرة بوبيان	إنشاءات	1,860	مايو 21	مرحلة التصميم	2040
	تحسين طريق الفميسيل السريع 30	النقل	930	أكتوبر 20	مرحلة التصميم	2024
	الطريق السريع الإقليمي الشمالي والشرقي	النقل	631	مايو 17	قيد التنفيذ	2024
	الجزء الجنوبي من الطريق الإقليمي	النقل	527	أبريل 19	قيد التنفيذ	2023
	تحديث طريق جنوب السرة	النقل	383	مارس 17	قيد التنفيذ	2025
	تطوير طريق جمال عبد الناصر	النقل	295	أكتوبر 20	قيد التنفيذ	2020
	مستشفى الأطفال الجديد بمنطقة الصباح الطبية	إنشاءات	264	مايو 16	مرحلة التصميم	2023
	مستشفى الولادة الجديد	إنشاءات	253	مايو 16	قيد التنفيذ	2021
	تحديث طريق الفوس	النقل	248	مايو 16	قيد التنفيذ	2022
شركة نفط الكويت	مرافق مناولة نفط الرتقة السفلي الثقيل	النفط والغاز	3,720	مايو2024	تغذية	2030
	مراكز تجميع النفط الخام 33-35	النفط والغاز	930	سبتمبر 21	تغذية	2025
	مراكز تجميع النفط الخام 29-31	النفط والغاز	930	مارس 2015	قيد التنفيذ	2020
	التوسع في احتياطيات النفط والغاز الجوراسي غير المصاحب: المرحلة الثانية	النفط والغاز	775	مايو 2021	تقييم أداء العقد الرئيسي	2024
	مراكز التجميع 32 جنوب شرق الكويت في برقان	النفط والغاز	775	مارس 2017	قيد التنفيذ	2020
شركة البترول الوطنية الكويتية	مشروع الوقود النظيف 2020 مصفاة ميناء الأحمدي – الغاز	النفط – العمليات اللاحقة	7,440	نوفمبر 17	قيد التنفيذ	2020
	خط التجزئة 6 و7	الغاز – العمليات اللاحقة	620	مايو 2021	قيد الدراسة	2025
	محطة الدبدبة للطاقة الشمسية الكهروضوئية في مجمع الشقايا للطاقة المتجددة	توليد الطاقة	372	أبريل 20	مرحلة تقييم العروض	2025
	مستودع تسويق محفي في المطلاع	تخزين النفط	248	يوليو 20	تغذية	2022
الهيئة العامة للزراعة السكنية (PAHW)	مدينة الخيران السكنية	إنشاءات	4,309	فبراير 22	قيد الدراسة	2035
	مدينة جنوب المطلاع	إنشاءات	6,231	يونيو 16	قيد التنفيذ	2030
	مدينة صباح الأحمد	إنشاءات	1,925	أغسطس 08	قيد التنفيذ	2030
	تطوير مدينة جابر الأحمد السكنية	إنشاءات	899	أبريل 20	التقييم الثاني	2024
	المخطط العام لغرب عبد الله المبارك	إنشاءات	620	يوليو 15	قيد التنفيذ	2020
	تطوير الإسكان منخفض التكاليف في الجهراء والصليبية	إنشاءات	516	يناير 19	قيد التنفيذ	2030

المصدر: مشروعات عبد. أر.إس.إم (RSM)